الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
12 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرِر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 9
دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها – شراكة استراتيجية لإحراز تقدُّم نحو التنفيذ

الالتزام بخطط التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063

1 – نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في 22 أيار/مايو 2024، في البرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها – شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، الالتزام بخطط التنفيذ اللاحقة لخطة عام 2063، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي لعام 2023 (A/79/6 (Sect.11)).

المناقشة

2 – أعربت الوفود عن تقديرها وامتنانها لما قام به مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الاتصالات العالمية من عمل ملتزم في إعداد الخطة البرنامجية المقترحة

24-09190 (A) 140624 190624

الرجاء إعادة استعمال الورق

لعام 2025، التي أُقر بأنها شاملة وسريعة الاستجابة ومنسقة وأكثر استراتيجية واتساقا. وجرى الترحيب بالتركيز المستمر للبرنامج على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063.

3 - وأُعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواصلة النهوض بعملها في أفريقيا لتحقيق إمكاناتها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والسلام الدائم والازدهار المستمر، دعما لخطة عام 2063. وأعربت الوفود عن رأي مفاده أن التعاون القوي بين الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي من جهة، والأمم المتحدة من جهة أخرى، سينهض بتنفيذ خطة عام 2063 ويحقق نتائج ملموسة. واعترافا بالدور الهام الذي تتوخاه الأمم المتحدة في دعم خطة عام 2063، دعت الوفود أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى توحيد جهودهم الرامية إلى تيسير مساهمة أكبر للأمم المتحدة في مساعدة الدول الأفريقية على تنفيذ خطة عام 2063 وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وجرى التشديد كذلك على أن البرنامج يؤدي دورا بالغ الأهمية في النهوض بالدعم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز أطرٍ من قبيل الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن والتعاون الاستراتيجي بشأن مختلف المسائل البالغة الأهمية. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية الشراكة والدعم هذين.

4 - واستنادا إلى التقرير القاري الثاني عن تنفيذ خطة عام 2063 الذي نشرته وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، جرى التأكيد على وجود تفاوتات كبيرة في تنفيذ أهداف خطة عام 2063 في البلدان الأفريقية. وأُشير إلى أنه في نهاية السنة الأولى من خطة التنفيذ العشرية للفترة 2014 - 2023، لم تتمكن سوى 10 بلدان من تنفيذ ما لا يقل عن 50 في المائة من الأهداف، في حين أن معدل التنفيذ لدى 11 بلدا بلغ 30 في المائة أو أقل. وهذا ما يشير إلى أن عبء الديون على القارة لا يزال يؤثر بشكل كبير على تنفيذ الأهداف وعلى التنمية المستدامة. وأعربت الوفود عن قلقها لبلوغ ديون القارة أعلى مستوياتها منذ أكثر من عقد من الزمان، في ضوء وجود أكثر من 20 بلدا أفريقيا منخفض الدخل إما عرضة لخطر المعاناة من ضائقة أو تعاني بالفعل من ضائقة. وفي هذا السياق، جرى الترحيب بالمقترح الداعي إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم القدرة على تحمل الدين، في إطار استراتيجية عام 2025 (الفقرة 11-2).

5 - وأثنى أحد الوفود على التزام القارة بالتعجيل بإنشاء مؤسساتها المالية الخاصة لمواجهة التحديات القائمة المتمثلة في الهيكل المالي العالمي الحالي، الذي لا يدعم احتياجات القارة في سياق التحول والتنمية. وقال وفد آخر إن بمجرد أن تتحسن المسائل المتعلقة بحشد الموارد المحلية، والحصول على الطاقة، ورقمنة الخدمات من أجل إدرار الإيرادات، فلن تكون أفريقيا مجهزة فحسب لتوليد مزيد من الموارد المحلية التي يمكن أن تسهم في تقديم دعم مالي كبير لخطتها التنموية، بل ستتمكن أيضا من تحقيق التنمية المستدامة التي تكفل تحقيق الحكم الرشيد والسلام. ولوحظ أن استهداف بعض المجالات الرئيسية المحددة بالتشاور مع الدول الأفريقية وأصحاب المصلحة، على النحو المشار إليه في الفقرة 11-5 من استراتيجية عام 2025، أمر أساسي لتحقيق خطة عام 2063.

6 - وشدد أحد الوفود على دعمه للبرنامج والترويج لمفاهيم من شأنها تعزيز دور القارة باعتبارها طرفا فاعلا عالميا رئيسيا وتعزيز تنميتها، من قبيل حشد الموارد المحلية، وكفالة الوصول إلى مصادر الطاقة والرقمنة. ولاحظ الوفد أن من الضروري إدراج آراء البلدان الأفريقية عند اعتماد الوثائق والقرارات الحكومية الدولية، فأشار إلى أنه أقام شراكات وثيقة مع الدول الأفريقية. وذكر أن الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية هي جهات شريكة رئيسية لإنجاز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063. ومع مراعاة الدور الريادي الذي تؤديه أفريقيا في توطيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة

والتعجيل به، أشار الوفد إلى الجهود المبذولة لتعزيز وتوسيع الشراكات المفتوحة والصادقة والبناءة مع البلدان الأفريقية. واحتفالا بالذكرى السنوية لتأسيس الاتحاد الأفريقي، وللتخفيف من عبء الديون على الدول الأفريقية، في نهاية عام 2023، تنازل الوفد عن ديون بلغت 23 بليون دولار. وأعرب الوفد عن التزامه المستمر بالمساهمة بشكل ملموس في حل مشاكل من قبيل أمن الطاقة والمعلومات المغلوطة والمعلومات المصللة في أفريقيا.

7 - وأُعرب عن التقدير للرؤية الاستراتيجية المشتركة للبرنامج في الدفع بعجلة التنمية في أفريقيا بدعم من النظام الدولي، بهدف أن تصبح قارة من الأمل والفرص والازدهار. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد على دعمه لحشد منظومة الأمم المتحدة والدول الأفريقية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص على الصعيدين العالمي والإقليمي حول الرؤية التحويلية للاتحاد الأفريقي. وأعرب الوفد عن تقديره لقيام المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بالاعتراف بالنتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن تقييم خطة التنفيذ العشرية الأولى لخطة عام 2063 وبالبدء في صياغة الخطة العشرية الثانية. وأكد الوفد على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة والتركيز على التنفيذ، وهذا ما يشكل مفتاح نجاحه. وشدد الوفد، الذي يعتبر أكبر بلد نام في العالم، على صداقته وتعاونه مع أفريقيا وعلى التزامه بالعمل مع البلدان الأفريقية على مناصرة السلام والتنمية والتعاون.

8 - وقال وفد آخر إن التطلعات المقترحة في البرنامج، بما في ذلك تعزيز التنسيق والاتساق والمواءمة بين وجود الأمم المتحدة في أفريقيا ودعم الاتحاد الأفريقي، ستساعد على كفالة اتباع نهج أكثر اتساقا وكفاءة إزاء تنفيذ السياسات في جميع أنحاء القارة. وأُشيدَ بالجهود الكبيرة التي يبذلها مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا من أجل تعزيز تفعيل وظيفته المتعلقة بالبيانات وقدرته على استخدام البيانات لدعم مهامه في مجالات إسداء المشورة والدعوة والاتصالات والرصد. وسأل الوفد عن التحديات الرئيسية التي تعوق تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية القارة، وكرر تأكيد التزامه الثابت بإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح في أفريقيا.

9 - ولوحظ أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثرت على تنفيذ ولاية مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا وأن هناك الكثير مما يتعين القيام به للعودة إلى المسار الصحيح تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة. وشدد أحد الوفود على أنه لا يمكن تحقيق الأهداف دون دعم من النظام المتعدد الأطراف والدولي برمته داخل الأمم المتحدة وخارجها، وبدون شراكات مبتكرة وشاملة للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وقيادات المجتمع المحلي، من بين جهات أخرى. ودعا الوفد إلى زيادة مشاركة الشباب الأفريقي في صنع السياسات. وبالنظر إلى الأثر الذي خلفته الجائحة على تنفيذ البرنامج، تساءل أحد الوفود عما إذا كان من الواقعي ترقب تنفيذ الخطة البرنامجية المقترحة في عام 2025 وسأل عن تدابير التعويض عن الانتكاسات.

10 - وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل ثلاث سنوات، أثنت عدة وفود على الاستنتاجات التي خلص إليها الاستعراض، لأنها أتاحت للجنة أن تفهم بشكل أفضل طموحات وأهداف خطة عام 2063 مع إبراز المشاركة الكاملة للقارة في تقرير مصيرها. وحسب المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون أفريقيا، إن جميع التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد نفذت. وفي هذا السياق، سأل أحد الوفود عن التحسينات التي أدخلت على تنفيذ البرنامج نتيجة لإصلاح مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، وطلب تفاصيل إضافية عن النتائج الرئيسية. وفي معرض اختيار محور تركيز نتائج البرامج الفرعية الثلاثة، أعربت الوفود عن تقديرها لأهمية هذا الإنجاز

وزيادة التكامل فيما بين البرامج الفرعية. ولاحظ أحد الوفود أن أحد المؤشرات التي أدرجها استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقييم تكامل البرامج يتمثل في إنشاء تسلسل إداري ييسر تنفيذ الاستراتيجية البرنامجية، فطلب توضيحا بشأن ما إذا كانت المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا قد بلغت مستوى المساءلة فيما يتعلق ببرنامج العمل والموارد المخصصة للبرنامج بأكمله. وفيما يتعلق بالولايتين المنصوص عليهما في قرار الجمعية العامة 263/78، سأل أحد الوفود عن الكيفية التي فُسرت بها هاتين الولايتين فيما يتعلق بالخطة والمهام المقترحة للموظفين، وطلب معلومات إضافية عن مبادرات البرنامج. وأشار الوفد إلى أنه جرى العام الماضي تقديم توصية بشأن عقد اجتماعات منظمة ومنتظمة مع مجموعة الدول الأفريقية في نيويورك من أجل تحسين تنسيق ما تقدِّمه الأمم المتحدة من مساهمات في تنفيذ خطة عام 2063. وطُلب تقديم توضيح بشأن الخطوات التي اتخذت لمعالجة هذه التوصية والدور الذي يؤديه مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا فيما يتعلق بإنشاء آليتي التنسيق الاستراتيجي الجديدتين مع الاتحاد الأفريقي.

11 - وطُلب تقديم توضيح بشأن استراتيجية عام 2025 (الفقرة 11-4)، التي تهدف إلى الترويج لخطاب جديد من خلال العمل المنسق والمتكامل، والحوار في مختلف المجالات، بما في ذلك العلم والتكنولوجيا، والابتكار، والتصنيع، والتجارة. وعلى وجه التحديد، طُلبت معلومات عن الطرائق التنفيذية للتشاور بين مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا ومجموعة الدول الأفريقية في نيويورك. ورغم الترحيب باقتراح إنشاء برنامج زمالات للباحثين الأفارقة الشباب (الفقرة 11-14 (ح))، سأل أحد الوفود عما إذا كان يمكن تناول هذا الأمر في برنامج فرعي منفصل بهدف تمكين المكتب من الإشراف بشكل أفضل على مشاركة الشباب الأفارقة في مختلف برامج الأمم المتحدة. وطُلبت أيضا معلومات إضافية عن برنامج الزمالات وتفاصيل عن الأنشطة الجديدة. وسأل أحد الوفود عما إذا كان السفراء الأفارقة في نيويورك قد شاركوا في المشاورات والأنشطة الموضوعية في عام 2023. وكرر الوفد نفسه تأكيد دعوته إلى عقد اجتماعات منتظمة ومنظمة مع السفراء الأفارقة في نيويورك من أجل كفالة تنسيق أنشطة الأمم المتحدة دعما لخطة عام 2063 وسأل عن عدد الاجتماعات التي عُقدت مع السفراء في عام 2023، وكذلك عما يُزمَع القيام به لعام 2025. وأعربت الوفود عن قلقها إزاء عدم اكتمال الوثيقة A/79/6 (Sect. 11) بسبب افتقارها إلى الجزء باء من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 المتعلق بالموارد، وقال إن من المهم أن تتوفر للجنة الأدوات اللازمة لتقدير كفاءة كل برنامج.

12 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، إدارة البيانات والمعارف من أجل إيجاد سياسات وأنشطة دعوية مرتكزة على الأدلة دعماً لخطة عام 2063، أعرب أحد الوفود عن تأييده لاعتزام إنشاء برنامج زمالات للباحثين الأفارقة الشباب والمشاركة في مبادرات جديدة مع الشركاء بهدف تعزيز القدرات المؤسسية وتحليل السياسات وتصميمها ورصدها. والتُمست معلومات فيما يتعلق باستراتيجية المكتب والمبادرات الجديدة المذكورة في الفقرة 11-14 (ح). وطلب الوفد أيضا تقديم معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة للنهوض بحشد الموارد المحلية وإتاحة التمويل للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو المشار إليه في الجدول 11-4 في إطار النتيجة 3. فبدون إصلاح الهيكل المالي العالمي، على النحو المبين في الفقرة 11-22 سيظل تنفيذ خطة عام 2063 بشكل كامل مجرد وهم. وتحقيقا لهذه الغاية، قوبل بالترحيب الاعتراف بالعقبات التي تحول دون تنفيذ خطة عام 2063.

13 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، التنسيق الإقليمي للدعم المقدّم من الأمم المتحدة من أجل التنفيذ المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063، أشاد أحد الوفود بالتركيز على

الاستراتيجيات الطويلة الأجل لإدارة الديون في سياق نسب الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة والمتزايدة بسرعة (الفقرة 11-35، النتيجة3). وبالإشارة إلى أحد الدروس المستفادة فيما يتعلق بالسياسات المالية المركزة القصيرة الأجل دون إيلاء اعتبار كاف للقدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط أو الطويل، أعرب أحد الوفود عن ترحيبه بالنظرة المتعمقة إلى الاختيار الذي اقترحه البرنامج للأدوات اللازمة لمواجهة هذا التحدي، ولا سيما الإجراءات المتعلقة بإسداء المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية من خلال الحوار وحلقات العمل. واعترافا بالقدرة الحالية للخبرة الأفريقية المحلية في مجال السياسات الكلية وبالقيادة الأفريقية المحلية، فضلا عن الضغوط القصيرة الأجل الناجمة عن الأولويات الاقتصادية العاجلة في البلدان الأفريقية، سأل أحد الوفود عما إذا كان المكتب قد نظر في وضع نموذج يركز على تنشيط الحوافز والمؤسسات النُظُمية للمساعدة في الدفع بالتحول نحو وضع سياسات ذات طابع استراتيجي أكبر من خلال التغييرات في القدرات المؤسسية ومن خلال المحفزات بدلا من التركيز فقط على إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، واعترافا بحدود تأثير البرنامج في بيئة معقدة وبالعوامل الكثيرة الخارجة عن سيطرة البرنامج، بالإشارة إلى الرابع من الباب 11 في إطار النتيجة 3، طُلب توضيح يتعلق بما إذا كان المكتب قد ينظر في تخفيض إضافي لنسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرا هاما من مؤشرات التقدم، بالإضافة إلى عدد الدول التي تضع استراتيجيات أطول أجلا لإدارة الديون بطريقة متكاملة، على النحو المقترح حاليا. وجرى التشديد على أهمية تبادل المعلومات بشأن المنظور الأفريقي وفهم التنمية المستدامة مع الجمهور على الصعيد العالمي.

14 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم خطة عام 2063، طُلب توضيح فيما يتعلق بالفقرة 11-44 في إطار النتيجة 1، وتأثير تغير المناخ في البلدان الأفريقية، بالنظر إلى أن أفريقيا تأوي ثاني أكبر منطقة غابات على الكوكب. وبالإشارة إلى الفقرة 15-46 في إطار النتيجة 2، أشار أحد الوفود إلى أن النتائج التي تحققت في عام 2023 فيما يتعلق بزيادة الوعي العام بقضايا السلام والأمن في أفريقيا ليست جيدة جدا. وفيما يتعلق بالشكل السابع من الباب 11، طُلب توضيح بشأن سبب زيادة عدد مرّات الاستماع إلى القصص الصوتية لمجلّة *Africa Renewal* من نحو 400 مرة في عام 2023 إلى 000 7 مرة في عام 2024، في حين من المتوقع أن ينخفض إلى 000 2 مرة في عام 2025. وطُلب أيضا توضيح بشأن خطة المكتب لتحسين الوضع في عام 2025. وطلب أحد الوفود معرفة عدد الأفارقة العاملين في إدارة التواصل العالمي، في إطار البرنامج الفرعي 3.

الاستنتاجات والتوصيات

15 - **أشادت اللجنة بمكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا لنجاحه في تنفيذ النموذج الإداري الجديد وما قام به من إعادة تنظيم لتحقيق الأهداف البرنامجية، وأشارت إلى الأثر الإيجابي الذي تجلى في الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل ثلاث سنوات وتحسن القدرات في مجال البيانات وإسداء المشورة في مجال السياسات القائمة على الأدلة.**

16 - **وأحاطت اللجنة علما بالجهود التي يبذلها مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا لكفالة اتباع نهج متسق ومتكامل في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمل على تحسين الاتساق والتآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة**

الاتحاد الأفريقي لعام 2063، ولا سيما من خلال شراكة متسقة تستند إلى الأهداف الاستراتيجية للخطة العشرية الثانية لتنفيذ خطة عام 2063.

17 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يشجع مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا على مواصلة تنفيذ خطته الاستراتيجية التي تركز على ستة مجالات قطاعية، هي: تغيير نموذج تمويل التنمية؛ وتحقيق التنمية المستدامة لإحلال سلام دائم؛ والحوكمة والقدرة على التكيف ورأس المال البشري؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتصنيع والعائد الديمغرافي والتجارة، مع التركيز على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتحقيق مزيج طاقة متوازن والتكيف مع المناخ.

18 - وأعربت اللجنة عن تقديرها لمسألة إيلاء اهتمام خاص لتعزيز السياسات والمقترحات التي تركز على الشباب في إطار كل مجال قطاعي، بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يؤديه الشباب في تنمية القارة.

19 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل ملاءمة هيكل مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا للغرض وقدرته على تحقيق الأهداف المسندة إلى البرنامج 9 بعد توسيع نطاق التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي يدل عليه تغيير اسم البرنامج، على نحو ما أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والستين ووافقت عليه الجمعية العامة.

20 - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على أن يطلب إلى مكتب المستشارة الخاصة والإدارات المعنية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة العمل على التعجيل بتنفيذ خطة عام 2063 من خلال وضع مؤشرات أداء رئيسية وإعداد أنشطة تعكس الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا في المجالات ذات الأولوية ضمن الخطة العشرية الثانية لتنفيذ خطة عام 2063 حتى تتمكن الخطة من عكس وتعزيز دور أفريقيا بوصفها جهة معنية رئيسية وعنصرا فاعلا حيويا على الساحة العالمية.

21 - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها المقبلة، تقريرا عن الاجتماعات المنظمة والمنتظمة التي عقدت مع سفراء مجموعة الدول الأفريقية في نيويورك بهدف تعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في أفريقيا وتحسين مساهمة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة عام 2063.

22 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على المقترح المقدم من مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا للتعاون مع الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وأوصت كذلك بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الثانية والثمانين، استعراضا لتنفيذه، بما في ذلك توصيات بشأن سبل المضي قدما.

23 - ورحبت اللجنة ببرنامج الزمالات لصانعي السياسات الأفارقة الشباب في الخطة البرنامجية لعام 2025 وأوصت بأن توافق الجمعية العامة عليه وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثمانين تقريرا عن السنتين الأوليين من التنفيذ.

24 - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 9، دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها - شراكة استراتيجية لإحراز تقدم نحو التنفيذ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025.